الجملة العربيّة عند أبي علي الفارسي دراسة في ضوء الدرس اللغويّ الحديث

أ.م.د. أحمد عبدالله ظاهر
كلية الآداب/ جامعة واسط

الجملة لغة: ((واحدة الجمل ، والجملة جماعة الشيء ، جمعه عن تفرقة ، وأجمل له الحساب كذلك . والجملة جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره يقال أجملت له الحساب والكلام ، ﴿ لَولا نُزِّلَ عَلَيْهِ القُرآنُ جُمْلَة ﴾[١] وقد أجملت الحساب إذا رددتّه إلى الجملة))[٢].

الجملة اصطلاحاً: لم يظهر مصطلح (الجملة) في بواكير الدّرس النّحوي وخصوصاً في كتاب سيبويه . فسيبويه لم يستخدم مصطلح (الجملة) بمعناه الاصطلاحي بل استعملها بمعناها اللغوي فقط[٣] . وأول من استخدم مصطلح (الجملة) بمعناها الاصطلاحي من النحويين البصريين هو أبو العباس المبرّد (٢٨٥ هـ) إذ قال في باب الفاعل : ((إنما كان الفاعل رفعاً ؛ لأنّه هو الفعل جملة يحسن السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل ، والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد ، فهو بمنزلة قولك : القائم زيد))[٤] . ثم تكرر هذا المصطلح بنفس المعنى عند أبي السراج في كتابه (الأصول) في (باب الإعراب والبناء) إذ قال : ((والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث ، وكذلك حكم كل مخبر ، والفرق بينه وبين الفاعل : أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ... فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما وأنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض))[٥] . ويعدّ أبــو علي الفارسي (٣٧٧هـ) أول من أفرد باباً خاصاً لدراسة الجملة في كتابـــه (المسائل العسكريات) أسماه ((باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلا ، وهو الذي يسميه أهل العربيّة الجمل))[٦] . وقد عالج في هذا الباب موضوع الجمل ورأى فيه ما رآه أستاذه أبو بكر بن السرّاج من أنّ الجمل ثلاث هي : اسمية وفعلية وظرفية[٧] ، وأشار بلمحة سريعة إلى تأليف الجمل في كتابه الإيضاح العضدي في ((باب ما ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً))[٨] . ثم أشار إلى أقسام الجملة العربيّة في مواضع كثيرة من مصنفاته الأخرى[٩] ، كما سيتضح ذلك خلال البحث .

الكلام والجملة عند أبي عليّ الفارسيّ

يظهر من كلام أبي علي أنّه يرادف بين مصطلحي (الجملة والكلام) ، وقد عزا الدكتور عبد الحميد السيد هذا الترادف إلى أسباب دينيّة إذ قال : ((الجملة مصطلح نحوي ، والكلام مصطلح ديني ؛ ولذلك نجد المعتزلة يسوون بين الكلام والجملة حتى يستوفي كلام الله شرط الإفادة ، وقد كان ابن جنّي (٣٩٢هـ) كأستاذه أبي علي الفارسي (٣٧٧ه) معتزلياً ، وقد اقتفى أثره الزمخشري (٥٣٨هـ) وكان معتزلياً أيضا أمّا ابن هشام (٧٦١هـ) فلا يلتفت إلى هذا البعد في الكلام ، وينظر إليه من خلال المقولات النحويّة فقط))[١٠] . أما الدكتور محمد خير الحلواني فإنّه يرى أنّ تفصيلات الفارسي بخصوص الجملة جاءت قليلة الإغناء ؛ لأنّه كان يراوح في استعمال المصطلح فيستعمل طورا مصطلح (كلام) وتارة مصطلح جملة[١١] .

ويبدو لي أنّ كلا القولين لم يصلا إلى حقيقة ما أراده أبو علي ؛ لأنّ أبا علي أراد بمصطلح (الجملة) الكلام التام ، وهو بهذا لم يراوح بين المصطلحين اعتباطاً بل لترادفهما في المعنى عنده ، كما أنّه لم يرادف بينهما للدافع الديني الذي أشار إليه الدكتور عبد الحميد السيد ، ويمكن الاستدلال على ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول : قول أبي علي : ((الجمل على ضربين خبريّة وغير خبريّة ... وكانت كلاماً تاماً ؛ لأنّ قولنا : (جملة) اسم يلزم كل كلام تام))[١٢] .

الثاني : الشواهد التي استشهد بها إذ قال في المسائل العسكريات : ((أعلم أن الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلاماً ، وذلك نحو (زيد أخوك) و (عمرو ذاهب) . والفعل مع الاسم نحو (قام زيد) و (ذهب عمرو) . ويدخل الحرف على واحد من

هاتين الجملتين ، فيكوّن كلاماً ، وذلك نحو (هل زيد أخوك ؟) ، و (إنّ زيداً أخوك)[١٣] ، وأعاد الكلام نفسه في كتابه الإيضاح بتصرف بسيط فقال : ((فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً ، كقولنا : (عمرو أخوك) و (بشر صاحبك) ، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا : (كتب عبدالله) و (سُرّ بكر) ، ومن ذلك (زيد في الدار) . ويدخل الحرف على كل واحدةٍ من الجملتين فيكون كلاما كقولنا : (إنّ زيداً أخوك) ، و (ما بشر صاحبك)))[١٤] .

الثالث : توجيه عبد القاهر الجرجاني لـ (الائتلاف) في قول أبي علي بـ(الإفادة) إذ قال : ((واعلم أنّ معنى الائتلاف الإفادة ، وذلك لا يكون إلا بين الاسم والاسم كقولك : (زيد أخوك) ... أو بين الفعل والاسم كقولك (خرج زيد)))[١٥] . وقال أيضا : ((وإنّما سمي كلاماً ما كان جملة مفيدة نحو (زيد منطلق) ، و (خرج عمرو)))[١٦] .

ويرى الدكتور محمد حماسة أن التسوية بين الكلام والجملة تؤكد أن النحاة القدامى ((لم يأبهوا لشخصية الجملة بوصفها نواة تركيبية ، ولكن هذا يوحي من جانب آخر بأنهم كانوا يتناولون اللغة وهي حالة عمل حي ؛ إذ إنّ (اللغة) نظام ، و (الكلام) أداء نشاطي طبقاً لصورة صوتيّة ذهنيّة ، والكلام هو التطبيق الصوتي ، والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة ، والواضح أن النحاة ـ بمقتضى تعريفهم هذا قد قصدوا بالجملة ما يقصده بعض علماء اللغة المحدثين بعبارة (الحديث اللغوي) وهو نفس الاتجاه الذي ارتضاه السير آلان جاردنر في كتابه (اللغة والكلام) حيث قال بأن الجملة مثال للكلام تُنطق وتُسمع وتشير إلى معنى محدد))[١٧] .

أقسام الجملة عند أبي علي الفارسي

قسّم أبو علي الجملة العربيّة تقسيمات عديدة أشار إلى بعضها إشارة صريحة ، وبعضها الآخر لم يشر إلى أقسامه بشكل صريح لكنّه أورده ضمن أبواب النحو المختلفة ، ويمكن أن نوجز أقسام الجملة عند أبي عليّ في الآتي :

١. التقسيم الأول : تقسيم الجملة بحسب طبيعة صدرها (تقسيم يعتمد على الجانب الشكلي للجملة) .

قسم أبو علي الجملة وفقا لطبيعة صدرها على أربعة أقسام : اسمية وفعلية وشرطية وظرفية ، إذ قال : ((وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب : الأول : أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل ، والثاني : أن تكون مركبة من ابتداء وخبر والثالث . أن تكون شرطا وجزاء ، والرابع : أن تكون ظرفا))[١٨] . وقد تابع أبو علي في هذا التقسيم عبد القاهر الجرجاني[١٩] ، والزمخشري[٢٠] ، أمّا ابن هشام فقد اقتصر على ثلاثة أقسام من هذه الأقسام الأربعة ؛ لأنه أرجع الجملة الشرطيّة إلى الفعليّة فقال : ((انقسام الجملة إلى اسمية وفعليّة وظرفيّة ، فالاسميّة هي التي صدرها اسم كـ (زيد قائم) ، و(هيهات العقيق) ، و (قائم الزيدان) عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون . والفعليّة ، وهي التي صدرها فعل كـ (قام زيد) ، و (ضُرب اللص) ، و (كان زيدٌ قائما) ، و (ظننته قائما) ، و (يقول زيد) ، و (قم) والظرفيّة المصدرة بظرف أو مجرور نحو : (أعندك زيد ؟) أو (أفي الدار زيد ؟) إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظرف والمجرور لا بـ (الاستقر)المحذوف ... وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية ، والصواب أنّها من قبيل الفعليّة))[٢١] .

فأنواع الجمل عند أبي علي وعبد القاهر والزمخشري أربعة ، وعند ابن هشام ثلاثة ، والشائع عند النحويين أنّ الجملة نوعان اسميّة وفعليّة[٢٢] . قال عبد القاهر الجرجاني : ((فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل ، وهي في الأصل اثنان : الجملة من الفعل والفاعل ، والجملة من المبتدأ والخبر))[٢٣] .

وهذا التقسيم الرباعي أو الثلاثي أو الثنائي قائم على أساس شكلي ، وهو ما تبدأ به الجملة من مفردات فإن بدأت باسم في الأصل فهي أسميّة ، وأن بدأت بفعل سميت فعليّة ، وإن بدأت بظرف سميت ظرفيّة ، وإن بدأت بأداة شرط سميت شرطيّة . وهذا التقسيم الشكلي للجملة نلمح بوادره عند سيبويه في باب المسند والمسند إليه إذ قال : ((وهما ما لا يغني واحد منهما عن

الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : (عبدالله أخوك) ، (وهذا أخوك) ، ومثل ذلك (يذهب عبدالله) فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء))[٢٤] . والظاهر أن هذا القول مثّل حجر الأساس للتقسيم الشكلي للجملة في أذهان النحاة الذين جاؤوا بعده .

وقد اعترض الدارسون المحدثون على هذا التقسيم الشكلي للجملة العربيّة ، ومنهم : الدكتور إبراهيم أنيس الذي يرى أن بناء الجملة من مسند ومسند إليه مأخوذ من المناطقة إذ إنّ مصطلح (المسند) عند النحاة يناظر (المحمول) عند المناطقة ، ومصطلح (المسند إليه) عندهم يناظر (الموضوع) في علم المنطق ، وانتقد التقدير الذي يلجأ إليه النحاة عندما تفتقر الجملة إلى أحد هذين العنصرين بقوله : ((وقد تغلب القدماء من اللغويين على مثل هذه الصعوبة بفكرة (التقدير) فيقدرون فعلاً محذوفاً ، أو مسنداً إليه محذوفاً ، أو ضميراً مستتراً ، وغير ذلك من افتراضات مشهورة في كتبهم))[٢٥] ، وانتهى إلى أنّ الجملة ((اصطلاح لغوي يجدر بنا أن نستقلّ به عن النطق العقلي العام ؛ لأنّ العادات اللغويّة في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغة هذه البيئة ... ويكفي لذلك أن نقول : أن (الجملة) في أقصر صورها هي : أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه ، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر))[٢٦] .

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ تقسيم الجملة على اسمية وفعلية تقسيم غير موفق ؛ لأنّه ((يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض))[٢٧] ، وكان على النحاة أن يبحثوا عن أساس آخر للتفريق بين النوعين ، فالتفريق الصحيح في رأيه يجب أن يقوم على أساس من الطبيعة اللغويّة لكل منهما ، أو على أساس ما يفيده المسند من معنى ويؤديه من وظيفة لا على أساس ترتيبه وموقعة في الجملة[٢٨] . فإذا كان المسند دالاً على التجدد كانت الجملة فعليّة ، ولا عبرة بموقع المسند منها ، وأمّا إذا كان دالا على الثبوت والدوام كانت الجملة اسمية ولا عبرة بالموقع أيضاً . فالتجدد معنى يستفاد من الأفعال . والدوام أو الثبوت معنى تفيده الأسماء[٢٩] . وقد سبقه عبد القاهر الجرجاني إلى هذا الرأي[٣٠] .

ويبدو لي أنّ القول بأنّ الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً، والجملة الاسمية ما كان المسند فيها اسماً ، هو قول موفق ؛ لأنّ تحديد الجملة الفعليّة بأنّها الجملة التي يفيد فيها المسند ، ـ الفعل ـ التجدد ، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً إن صدق على الجملة الفعليّة المضارعيّة فإنّه لا يصدق على الجملة الفعليّة الماضويّة [٣١] .

وعدّ أبو علي النداء من الجمل الفعليّة[٣٢] ، إذ إنّ الأصل في جملة (يا عبدالله) (أدعو عبدالله)[٣٣] . ولم يرتضِ بعض المحدثين أن تكون جملة النداء من الجمل الفعليّة ، ومن المعترضين الدكتور عبد الرحمن أيوب الذي يرى ((أنّ الجمل في العربية نوعان : اسناديّة وغير اسناديّة ، والجمل الاسناديّة تنحصر في الجمل الاسميّة والفعليّة . أمّا الجمل غير الاسناديّة فهي جملة النداء ، وجملة (نعم وبئس) ، وجملة التعجب ، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعليّة لمجرد تأويل النحاة بعبارات فعليّة))[٣٤] .

أمّا الجملة الظرفيّة التي عدها أبوعلي قسماً ثالثاً من أقسام الجمل فلم تلقَ قبولاً من النحاة المتأخرين ، والدارسين المحدثين ، ومنهم الشيخ الدسوقي (١٢٣٠هـ) الذي يرى ((أنّ الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية ؛ لأنّك إمّا أن تقدر عامل الظرف (كائن ، أو استقر) فعلى الأول تكون اسمية ، وعلى الثاني تكون فعليّة))[٣٥] . وقد وافق الشيخ الدسوقي في هذا الرأي الدكتور مهدي المخزومي[٣٦] ، والدكتور فخر الدين قباوة[٣٧] .

وأجاز أبو علي وغيره من النحاة البصريين في الظرف المعتمد على النفي أو الاستفهام رفع الاسم الواقع بعده على أنّه فاعل بالظرف[٣٨] . وردّ الدكتور فاضل السامرائي على هذا التوجيه بقوله : ((والقول بالجملة الظرفيّة فيه نظر فيما يبدو لي فإنّه على ما ذهب إليه صاحب المغني أنّ الاسم المرفوع فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور في نحو (أعندك زيد) . ويبدو

لي أنّ هذا القول فيه نظر ذلك أنّ (زيداً) مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنّه يصح أن تدخل عليه النواسخ فنقول : (إنّ عندك زيداً ؟) ولو كان فاعلاً لم يصح دخول (إنّ) عليه ولا انتصابه . وتقول (أظننت عندك زيداً ؟) ولو كان فاعلاً لم ينتصب . وتقول : (أ كان عندك زيد ؟) فـ (زيد) اسم كان لا فاعل ، وإذا كان فاعلاً فأين اسم كان ؟ ... فبطل هذا القول))[٣٩].

ومثلما وقع الخلاف في الجملة الظرفيّة وقع أيضاً في الجملة الشرطيّة ، فأبو علي وأستاذه ابن السراج يرون أنّ الشرط والجزاء يمكن أن يعدا جملة واحدة من حيث استخداماتهما التركيبيّة[٤٠] ، وتابعهم في ذلك عبد القاهر الجرجاني والزمخشري[٤١] ، ومن النحاة من زعم أن الجملة الشرطيّة جملة فعليّة إن كان صدرها حرف شرط وفعل ، أو اسم شرط معمول لفعله ؛ لأنّ المقصود بها هو جملة الشرط وهي بعد الأداة[٤٢] ، ومنهم من رأى أنّها جملة اسميّة إذا كان صدرها حرف شرط ومبتدأ أو اسم شرط غير معمول لفعله[٤٣] .

ويبدو أنّ الصواب ما ذهب إليه الزمخشري ؛ لأنّ الجملة إمّا أن تقوم على تركيب إسنادي كالفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر ، ، وإمّا أن تقوم على تركيب شرطي .

ويرى ابن يعيش (٦٤٣هـ) أن الجملة الشرطيّة في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين[٤٤] الشرط ـ فعل وفاعل ـ والجزاء ـ فعل وفاعل ـ ، إلاّ أنّ هاتين الجملتين بفعل أداة الشرط التي ربطت كل منهما بالأخرى ((صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر فكما أنّ المبتدأ لا يستقل إلاّ بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلاّ بذكر الجزاء ؛ ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منهما عائد واحد نحو (زيد إن تكرمه يشكرك عمرو) فالهاء في (تكرمه) عائدة إلى (زيد) ولم يعد من الجزاء ذكر . ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بلازم نحو (زيد إن يقم أكرمه) ففي (يقم) ضمير من (زيد) وكذلك الهاء في (أكرمه) تعود إليه أيضاً))[٤٥] .

ورجح الدكتور فاضل السامرائي فعلية جملة الشرط ، محتجاً بأنّه رأي الجمهور فقال : ((وهي عند الجمهور فعليّة ، وهو الراجح فيما أرى ذلك ؛ لأنّ الجملة الشرطيّة إمّا مصدرة بحرف شرط أو باسم شرط . واسم الشرط قد يكون عمدة ، وقد يكون فضله . تقول (من تكرم أكرم) فـ (من) مفعول به مقدم ونحوه قوله تعالى : ((أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى))[٤٦] ، فـ (أياً) مفعول به مقدم منصوب ...فكما أنّه لا عبرة بالفضلات المتقدمة هنا ، وإنّ العبرة بصدر الجملة فكذلك الأمر في الشّرط فهذه كلها جمل فعليّة))[٤٧]

والخلاصة : إنّ رفض النّحويين المتأخرين والدّارسين المحدثين استقلال الجملة الشرطيّة لم يصحبه إلغاء ما استقر لها في التحليل النحوي من خصائص وسمات الأمر الذي أكدّ تميّز هذه الجملة في تصور هؤلاء النحاة برغم رفضهم استقلالها ، وإدراجهم إياها في نطاق الجملة الفعليّة . وهكذا يمكن القول بأن النحاة العرب ـ سواء من ذهب منهم إلى القول باستقلال الجملة الشرطية ، أو من اعترف بتميّزها ـ يعترفون بوضع خاص لها في تحليلهم للنماذج النمطيّة للأنواع الجملية المعتدّ بها[٤٨] .

٢. التقسيم الثاني : تقسيم الجملة بحسب الوظيفة العامة التي تؤديها

قسّم أبو علي الجملة بحسب معناها إلى جملة خبريّة وجملة غير خبريّة ، إذ قال : ((الجمل على ضربين : خبر وغير خبر ، والخبر منهما على ضربين : جملة من فعل وفاعل ، والفعل والفاعل أشد اتصالاً من المبتدأ بخبره ، ألا ترى أنّ كلّ واحد من المبتدأ وخبره قد يحذف ، ويدلّ عليه الآخر ، ولا يفعل هذا بالفعل مع الفاعل ، لا يخلى الفعل من الفاعل بوجه ، فهذه الجملة من أجل هذا أشبه بالآحاد من التي من المبتدأ والخبر ... والجمل الأخر التي ليست خبرا لا تخلو أيضا من أن تكون من مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، وذلك نحو : الأمر ، والنهي ، والاستخبار ، والتمني ، والنداء))[٤٩] .

والملاحظ في هذا النّوع من التقسيم أنّه يعتمد على المعنى العام للجملة ـ الخبر أو الإنشاء ـ لكنّ أبا علي ضمّ المبنى إلى المعنى عندما ذكر مكونات كلّ جملة من هاتين الجملتين ، وطبيعة الإسناد الاسمي أو الفعلي فيهما .

وأشار أبو علي في بعض تحليلاته إلى أنّ هاتين الجملتين قد تتبادلا المواقع فتأتي غير الخبريّة بمعنى الخبريّة وبالعكس ، ومن ذلك ما ذكره في توجيه قوله تعالى : ((وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ))[٥٠] ، إذ قال : ((وأمّا قوله : (كن) فإنّه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر ، ولكنّ المراد به الخبر كأنّ التقدير يُكوَّنُ فيكونُ وقد قالوا : (أَكرِمْ بزيدٍ) فاللفظ لفظ الأمر ، والمعنى والمراد : الخبر ، ألا ترى أنّه بمنزلة : (ما أكرم زيداً) فالجار والمجرور في موضع رفع بالفعل))[٥١] .

واحتمل أن يُراد بالفعل (تعبدون) الأمر مع مجيئه بصيغة الخبر[٥٢] في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[٥٣] وأكّد هذا الاحتمال بالعطف عليه بصيغة الأمر إذ إنّ تكملة الآية : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾[٥٤] .

وقد أفاض البلاغيون الكلام في (الخبر والإنشاء) في مباحث علم المعاني ، انتهوا إلى أنّ الجمل من حيث احتمالها الصدق أو الكذب تقسم على قسمين : خبريّة وإنشائية[٥٥] .فإن احتملت ذلك بنفسها فهي خبريّة وإلاّ فهي إنشائيّة[٥٦] .

أمّا الدارسون المحدثون فقد انتهوا إلى أنّ الجملة بحسب نسبتها ومحتواها نوعان : خبر وإنشاء[٥٧] . فإن دلت على : ((حقيقة ثابتة في ذاتها مع غض النظر عن الجملة، أي : أنّ لفظ الجملة يكون كاشفاً وحاكياً عن تلك الحقيقة الثابتة في ذاتها فالجملة خبريّة))[٥٨]، وأمّا إن ((لم يكن للنسبة حقيقة ثابتة بغض النظر عن اللفظ ، وإنما اللفظ هو الذي يوجد النسبة ، ويحقق معنى الجملة خارجاً ، أي ليس وراء الكلام حقيقة ثابتة ؛ ليدعى أنّ الكلام طابقها أو لم يطابقها فالجملة حينئذٍ إنشائية))[٥٩] .

٣. التقسيم الثالث : تقسيم الجملة بحسب الموقع الإعرابي لها

تقسم الجملة بحسب الموقع الإعرابي على قسمين : جمل لها محل من الإعراب ، وجمل لا محل لها من الإعراب . وهذا النوع من التقسيم لم يشر إليه أبو علي إشارة صريحة لكنّه أورد أقسامه ضمن أبواب نحويّة متفرقة في مصنفاته[٦٠] . وبيّن أنّ الإعراب هو من خصائص اللفظ المفرد ، وإنّما أعربت الجمل ؛ لأنّها وقعت موقع اللفظ المفرد فقال : ((إن هذه الجملة ـ جملة الخبر ـ وإن دلت على أكثر من معنى فهي واقعة موقع الآحاد ، وما يدلّ على معنىً واحد ؛ ولذلك حكم بأنّ لها من الإعراب موضعاً ، ولو لم تقع موقع مفرد لم يحكم لموضعها بإعراب ألا ترى أنّه لا موضع للجمل التي يبتدأ بها ، ولا للتي تقع صلة للأسماء الموصولة ؛ لأنّها لم تقع موقع المفردات فهذه الجمل وإن دلت على أكثر من معنى فهي واقعة موقع المفردات بالدّلالة التي ذكرنا . والموضع للمفرد دون المركب والجمل ، وإنّما وقعت موقعها ؛ لأنّها تؤول إلى معنى المفرد في السؤال عن المخبر عنه))[٦١] .

وقد اختلف النحاة في عدد هذه الجمل فذهب المرادي وابن هشام إلى أنّ الجمل التي لها محل من الإعراب سبعة أقسام ، أمّا التي لا محل لها من الإعراب فهي تسعة أقسام[٦٢] . في حين يرى السيوطي أنّ الجمل التي لها محل من الإعراب ثلاثون قسماً ، والتي لا محل لها من الإعراب اثنا عشر قسماً[٦٣] .أمّا أبو علي الفارسي فقد ذكر من الجمل التي لها محل من الإعراب ستة أقسام هي : الجملة الواقعة خبراً[٦٤] ، والجملة الواقعة صفة[٦٥] ، والجملة الواقعة حالاً[٦٦] ، والجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب[٦٧] ، والجملة الواقعة مفعولاً به[٦٨] ، والجملة المضاف إليها[٦٩] .

وذكر من الجمل التي لا محل لها من الإعراب أربعة أقسام هي : الجملة الابتدائيّة[٧٠] ، وجملة الصلة[٧١] ، والجملة المعترضة بين شيئين[٧٢] ، والجملة المفسرة[٧٣] . وأشار إلى أنّ الجملة وإن صحّ وقوعها موقع المفرد إلا أنّها لا يمكن أن تقع

موقع المسند إليه ـ الفاعل أو المبتدأ ـ لأنّ المسند إليه يمكن أن يكنّى عنه ويضمر وهذا الشيء لا يجوز مع الجمل فقال: ((لا يجوز في الجمل أن تقام مقام الفاعل ، ولا مقام ما يجري مجرى الفاعل ، لأنّ الفاعل يكنّى عنه فلا يجوز قيام الجمل مقامه؛ لأنّك لو فعلت ذلك للزمك إضمارها وليس لها إضمار . فإن قلت : أفليست الأسماء المضمرة قامت مقام الفاعل، وليست هي ممّا يكنّى عنها وإضمارها ؟ فالقول : إنّ الجمل ليست أسماء مضمرة، وإنّما هي مظهرة والمظهرات إذا أُقيمت مقام الفاعل لزم الكناية عنها وإضمارها ، وذلك لا يجوز في الجمل، وأيضاً فإنّ عامة الأسماء يثنّى ويجمع، والجمل لا تثنّى ولا تجمع))[٧٤]

وأضاف دليلاً آخر هو أنّ الفاعل عكس المبتدأ فلو جاز أن يقوم مقامه الجملة لجاز أن يقوم مقام المبتدأ ، وبهذا الفرض تقع الجملة موقع الاسم المبتدأ على أنّها محدّث عنها ثم يسند الحديث بعد إليها ، أمّا جملة وأمّا مفرداً على حسب ما يسند إلى المبتدأ ؛ لأنّ كلّ ما أصلح أن يكون فاعلاً من الأسماء صلح أن يكون مبتدأ ، ولو جاز أن تكون الجملة فاعلة ومرفوعة الموضع لكونها فاعلة ، لصحّت أن تكون مرفوعة الموضع لوقوعها موقع المبتدأ [٧٥] .

٤. القسم الرابع : تقسيم الجملة بحسب وقوعها في نطاق جملة أخرى

تقسم الجملة بحسب وقوعها في نطاق جملة أخرى على قسمين : جملة صغرى ، وجملة كبرى[٧٦] ، وهذا النوع من التقسيم لم يذكره أبو علي بتسمياته التي استقرت على أيدي النحاة المتأخرين[٧٧] ، بل أشار إليه إشارة سريعة ، وأطلق على ما سمي بـ (الجملة الكبرى) : الجملة التي تدل على أكثر من معنى ، إذ قال : ((فقد يقع في خبر كان وأخواتها ما يدلّ على أكثر من معنى ، وهو الجمل نحو : (كان عمرو أبوه منطلق) ، و (كان بكر قام أبوه) . و (أبوه منطلق) ، و (قام أبوه) كلّ واحد منهما يدلّ على أكثر من معنى فليس قولنا : (كان زيد أبو منطلق) مساوياً لـ (ضرب عمرو)))[٧٨] .

الخاتمة:

١. أنّ كل التقسيمات التي قسّمها النحويون المتأخرون والباحثون المحدثون للجملة قد أشار إليها أبو علي إمّا بإشارة صريحة ، أو بإشارة سريعة وهذا يدلّ على عمق الفكر النحوي في أذهان النحاة القدامى وتمكنهم من أساليب العربيّة .

٢. كان أبو عليّ يرادف بين مصطلحي الكلام والجملة لترادفهما في المعنى عنده ، وليس كما ذهب إليه بعض الباحثين بأنه رادف بينهما ؛ لأنّ تفصيلات الجملة لم تكن واضحة عنده ، أو أنّ الترادف جاء لأسباب دينيّة .

٣. أجاز أبو علي وغيره من النحاة البصريين في الظرف المعتمد على النفي أو الاستفهام رفع الاسم الواقع بعده على أنّه فاعل بالظرف .

٤. قسّم أبو علي الجملة بحسب معناها إلى جملة خبريّة وجملة غير خبريّة .

٥. أشار أبو عليّ إلى أنّ الجمل التي لها محل من الإعراب ستة أقسام ، أمّا الجمل التي لا محل لها من الإعراب فقد ذكر منها أربعة أقسام .

٦. أطلق أبو عليّ على ما سمي بـ (الجملة الكبرى) : اسم الجملة التي تدل على أكثر من معنى ، وهذا يدل على أنّ النحاة القدامى كانوا يوازنون بين الشّكل العام للتراكيب النّحويّة ، والدّلالة التي تحويها تلك التّراكيب .

هوامش البحث

(١) سورة الفرقان ، الآية (٣٢) .

(٢) اللسان : مادة (جمل) ١ / ٦٨٥ – ٦٨٦ .

(٣) ينظر بناء الجملة العربيّة : حماسة ، ٢١ ، العلامة الإعرابيّة : ١٧ ، الجملة العربيّة في دراسات المحدثين :٤ .

(٤) المقتضب : ١ /٨ .

(٥) الأصول : ١ / ٥٨ ـ ٥٩ .

(٦) المسائل العسكريات : ٨١ .

(٧) ينظر المصدر نفسه : ٣٧ .

(٨) الإيضاح : ٧٢ .

(٩) ينظر : المسائل المشكلة : ١١٤ ، الإيضاح : ٩٢ ، الإغفال : ١ / ٣٩٣ ، البصريات : ٦٨٧ .

(١٠) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب دراسات في اللسانيات العربية : ١٣٤ ـ ١٣٥.

(١١) ينظر : مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي : محمد خير الحلواني ، مجلة المناهل المغربية ع٢٦ ، ١٩٨٣ ، ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين : ١٥٨ .

(١٢) الإغفال : ١ / ٣٩٣ .

(١٣) المسائل العسكريات : ٨١ .

(١٤) الإيضاح : ٧٢ ـ ٧٣ .

(١٥) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٩٣ .

(١٦) المصدر نفسه : ١ / ٦٨ .

(١٧) العلامة الإعرابيّة : ١٨ ـ ١٩ ، وينظر دراسات نقديّة في النحو العربي : ١٢٦ .

(١٨) الإيضاح : ٩٢ .

(١٩) ينظر المقتصد : ١ / ٢٧٤ .

(٢٠) ينظر المفصل : ٢٤ .

(٢١) مغني اللبيب : ٢ / ٤٩٢ .

(٢٢) ينظر الجملة العربية : عبادة ، ١٣٢ .

(٢٣) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٢٧٧ .

(٢٤) الكتاب : ١ / ٢٣ .

(٢٥) من أسرار اللغة :٢٣٥ .

(٢٦) المصدر نفسه : ٢٣٦ .

(٢٧) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٤٣ .

(٢٨) ينظر في النّحو العربي نقد وتوجيه : ٤٥ .

(٢٩) ينظر المصدر نفسه : ٤٥ . :

(٣٠) ينظر دلائل الإعجاز : ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(٣١) ينظر دراسات في اللغة : ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٣٢) ينظر : المسائل المشكلة : ٥٢٠ ، الإيضاح : ٧٢ ، المقتصد في شرح لإيضاح : ٩٥ .

(٣٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٥ .

(٣٤) دراسات نقدية في النحو العربي : ١ / ١٢٩ .

(٣٥) حاشية الدسوقي : ٥٠ .

(٣٦) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ٥٦ .

(٣٧) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٠ .

(٣٨) ينظر كتاب الشعر : ٢٥٥ ـ ٢٦٨ ، البصريات : ٥١١ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ٥٩١ ، المغني : ٢ / ٣٧٦ .

(٣٩) الجملة العربيّة : د. فاضل ، ١٨٢ .

(٤٠) ينظر الأصول : ٢ / ١٥٨ ، الإيضاح : ١ / ٢٧٤ .

(٤١) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٢٧٤ ، المفصل : ٢٤ .

(٤٢) ينظر : المغني : ٢ / ٢٩٠ – ٢٩٤ ، حاشية الدسوقي : ٢ / ٣٦ .

(٤٣) ينظر همع الهوامع : ١ / ٩٦ .

(٤٤) ينظر شرح المفصل : ١ / ١٧١ .

(٤٥) المصدر نفسه : ١ / ١٧١ .

(٤٦) سورة الإسراء ، الآية (١١٠) .

(٤٧) الجملة العربية : د. فاضل ، ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٤٨) ينظر التراكيب الإسنادية : ١٤٧ .

(٤٩) المسائل المشكلة : ٥٢٠ .

(٥٠) سورة البقرة ، الآية (١١٧) .

(٥١) الحجة : ١ / ٣٧٠ ـ ٣٧١ .

(٥٢) ينظر المصدر نفسه : ١ / ٣٢٤ .

(٥٣) سورة البقرة ، الآية (٨٣) .

(٥٤) سورة البقرة ، الآية (٨٣) .

(٥٥) ينظر : مفتاح العلوم : ١٦٤ ، الإيضاح في علوم البلاغة : ١ / ١٣ ـ ١٥ ، الطراز : ٢ /٢٥ ـ ٣٢ ، المطول : ١٩ .

(٥٦) ينظر علم المعاني : د. بسيوني ، ٣١ – ٣٢ .

(٥٧) ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق :١٦٣ .

(٥٨) البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٥٨ .

(٥٩) المصدر نفسه : ٢٥٨ .

(٦٠) ينظر : المسائل المشكلة : ١١٤ ، المسائل البصريات : ٢١٣ ، المسائل المنثورة : ١٨٤ .

(٦١) المسائل المشكلة : ١١٤ .

(٦٢) ينظر: الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها : ٤٠٥ ـ ٤١٢ ، مغني اللبيب : ٢ / ٥٠٠ ـ ٥٥٨.

(٦٣) الأشباه والنظائر : ٢ / ١٧ ـ ٢١ .

(٦٤) ينظر : المسائل المشكلة : ٢٤٥ ، المسائل البصريات : ٣٧٠ ، المسائل الحلبيات : ١٧٩ ، المسائل المنثورة : ١٩٠.

(٦٥) ينظر كتاب الشعر : ٢٤٨ ـ ٣١٩ ، المسائل المنثورة : ٢٣١ .

(٦٦) ينظر المسائل المشكلة : ٥٩٣ ، المسائل الحلبيات : ١٩٠ ، المسائل المنثورة : ٢٥ .

(٦٧) ينظر المسائل العضديات :٧٢ .

(٦٨) ينظر المسائل العسكريات : ٩٩ ، المسائل المنثورة : ١٩١ ، المسائل الحلبيات : ٧٨ .

(٦٩) ينظر المسائل المشكلة : ٣٧٠ ، كتاب الشعر : ١٨٧ ، المسائل المنثورة : ١٧٤ .

(٧٠) ينظر المسائل المشكلة : ١١٤ .

(٧١) ينظر : المسائل المشكلة : ٢٥٥ ، ٣٨٤ ، المسائل الشيرازيات : ٣٥٩ ، المسائل المنثورة : ١٧٤ .

(٧٢) ينظر المسائل الحلبيات : ١٤٧ .

(٧٣) ينظر المصدر نفسه : ٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

(٧٤) المسائل المشكلة : ٥٢٥ ـ ٥٢٦ .

(٧٥) ينظر المصدر نفسه : ٥٢٥ ـ ٥٢٦ .

(٧٦) ينظر مغني اللبيب : ٢ / ٤٩٧ .

(٧٧) ينظر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب : ٣٢ ، نظرية المعنى في الدراسات النحوية : ٣٢٩ .

(٧٨) المسائل المشكلة : ١١٤ .

المصادر والمراجع

. القرآن الكريم .

ـ الأصول في النّحو : تأليف محمّد بن سهل بن السّراج النّحويّ البغداديّ (٣١٦هـ) تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الرّابعة (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م) .

ـ إعراب الجمل وأشباه الجمل : تأليف الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة بيروت ،ط٣ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب " معاني القرآن وإعرابه) : تأليف أبي إسحاق الزّجاج (٣١١هـ) : تصنيف العلامة أبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (٣٧٧هـ) ، تحقيق وتعليق الدّكتور عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثّقافيّ ، أبو ظبي ، الإمارات العربيّة المتحدة (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م) .

ـ أمالي ابن الشّجري : تأليف هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (٥٤٢هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمّد الطّناحيّ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة (د. ت) .

ـ الإيضـاح : تأليف الحسن بـن أحمد بـن عبـد الغفّـار الفـارسيّ المكنّى بـأبي عليّ (٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى (١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م) .

ـ البحث النّحويّ عند الأصوليين : تأليف الدّكتور مصطفى جمال الدّين ، دار الرّشيد ، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ـ الجمهوريّة العراقيّة ، ١٩٨٠م

ـ بناء الجملة العربيّة : تأليف الدّكتور محمّد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع (٢٠٠٣م) .

ـ التّراكيب الإسناديّة : تأليف الدّكتور عليّ أبو المكارم ، مؤسسة المختار للنشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م) .

ـ الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها : تأليف الدّكتور فاضل السّامرائيّ ، منشورات المجمع العلمي العراقيّ (١٤١٩ه ـ ١٩٩٨م) .

ـ الجملة العربيّة (مكوناتها ـ أنواعها ـ تحليلها) : تأليف الدّكتور محمّد إبراهيم عبادة ، نشر مكتبة الآداب ، الطّبعة الرّابعة (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م) .

ـ حاشية الدّسوقيّ على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : تأليف العلامة الشّيخ مصطفى محمّد عرفة ، تصحيح وتنقيح الدّكتور يوسف البقاعيّ ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م).

ـ الحجة للقراء السّبعة : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفـارسيّ (٣٧٧ هـ) ، تحقيق بدر الدّين قهوجي و صاحبه ، راجعه وصححه عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدّقاق ، دار المأمون للتراث (د. ت) .

ـ دراسات نقديّة في النّحو العربيّ : تأليف الدكتور عبد الرحمن محمّد أيّوب ، مؤسسة الصّباح نشر وتوزيع ، (د . ت) .

ـ دلائل الإعجاز : تأليف الشّيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجانيّ النّحويّ (٤٧١هـ) ، قرأه وعلّق عليه محمود محمّد شاكر ،مكتبة الخانجي للطّباعة والنّشر والتّوزيع (د .ت) .

ـ شرح المفصّل : تأليف الشيخ العلامة موفق الدّين بن يعيش (٦٤٣هـ) ، عُنيت بطبعه ونشره إدارة الطّباعة المنيريّة (د. ت) .

ـ العلامة الإعرابيّة بين القديم والحديث : تأليف الدّكتور محمّد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع (٢٠٠١م) .

ـ علم المعاني (دراسة بلاغيّة ونقديّة لمسائل علم المعانيّ : تأليف الدّكتور بسيوني عبد الفتّاح فيّود ، مؤسسة المختار للنشر والتّوزيع ـ القاهرة ، ودار المعالم الثّقافيّة للنّشر والتّوزيع ـ الإحساء ، الطّبعة الثّانيّة (١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م) .

ـ في النّحو العربي قواعد وتطبيق : تأليف الدّكتور مهدي المخزوميّ ، دار الرّائد العربيّ ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الثّانية (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) .

ـ في النّحو العربي نقد وتوجيه : تأليف الدّكتور مهدي المخزوميّ ، دار الشؤون الثّقافية ، بغداد ، الطّبعة الثّانية (٢٠٠٥م) .

ـ الكتاب : تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطّبعة الثّالثة (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م) .

ـ كتـاب الشّعر : تـأليف أبي عليّ الحسن بـن أحمد بن عبد الغفّـار الفـارسيّ (٣٧٧ هـ) ، تحقيق وشرح الدّكتور محمود محمّد الطّناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطّبة الأولى (١٤٠هـ ـ ١٩٨٨م) .

ـ المسائل البصريـات : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفـارسيّ (٣٧٧ هـ) ، تحقيق ودراسـة الدّكتور محمّد الشّـاطر أحمد ، مطبعة المدني (المؤسسة السّعودية بمصر) ، الطّبعـة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

ـ المسائل الحلبيـات : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّـار الفـارسيّ (٣٧٧ هـ) ، تقديم وتحقيق الدّكتور حسن هنداوي ، دار القلم للطّبـاعـة والنّشر والتّوزيع ودار المنـارة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) .

ـ المسائل الشّيرازيـات : تـأليف أبي عليّ الفـارسيّ (٣٧٧هـ) ، تحقيق حسن بـن محمود هنداوي ، مكتبة كنـوز اشبيليا للنّشر والتّوزيـع ، الطّبعة الأولى (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م) .

ـ المسائل العسكريـات : تـأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّـار الفارسي (٣٧٧ هـ) ، دراسة وتحقيق الدّكتور علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، بغداد شارع المتنبي ، الطّبعة الأولى ، ١٩٨٢م .

ـ المسائل العضديـات : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّـار الفارسيّ (٣٧٧ هـ) ، تحقيق الدّكتور علي جابر المنصوري ، مكتبة النّهضة العربيّة ، بيروت ـ لبنـان ، الطّبعة الأولى (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) .

ـ المسائل المشكلة المعروفـة بالبغداديّات : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بـن عبـد الغفّار الفـارسي (٣٧٧ هـ) ، تحقيق ودراسة صلاح الدّين عبدالله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م.

ـ المسائل المنثورة : تـأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّـار الفـارسيّ (٣٧٧ هـ) ، تحقيق وتعليق الدّكتور شريف عبـد الكريـم النّجـار ، دار عمّـار للنشر والتّوزيـع ، الطّبعـة الاولى (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠م) .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعـاريب : تأليف جمـال الدّين بن هشـام الأنصـاريّ (٧٦١هـ) ، حقّقه وعلّق عليه الدّكتور مازن المبارك ، ومحمّد عليّ حمد الله ، الطّبعة الأولى ، مؤسسة الصّادق .

ـ مفتـاح العلوم : تـأليف أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن عليّ السّكاكيّ (٦٢٦هـ) ، أكرم عثمان يوسف ، مطبعة دار الرّسالة ـ بغداد ، الطّبعة الأولى (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) .

ـ المفصّل في علم العربيّة : تأليف الأستاذ الإمام الأجل فخر خوارزم أبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ (٥٣٨هـ) ، دار الجيل ، الطّبعة الثّانية (د.ت) .

ـ المقتصد في شرح الإيضاح : تأليف عبد القاهر الجرجانيّ (٤٧١هـ) تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) .

ـ المقتضب : تأليف محمّد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ) تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، لجنة إحياء التّراث الإسلامي ، القاهرة (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م) .

ـ نظرية المعنى في الدّراسات النّحويّة : تأليف الأستاذ الدّكتور كريم حسين ناصح ،الخالديّ ، دار صفاء للنشر والتّوزيع ـ عمّان ، الطّبعة الأولى (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م) .

ـ همـع الهوامـع في شرح جمع الجوامـع : تأليف الإمـام جلال الدّين السّيوطيّ (٩١١هـ) ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السّلام محمّد هارون ، والدّكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرّسالة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م) .

الرسائل والدوريات

ـ التّحليل النّحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ : وائل عبد الأمير ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التّربية ـ جامعة بابل (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م) .

ـ مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي : محمد خير الحلواني ، مجلة المناهل المغربية العدد (٢٦) ، ١٩٨٣.